

وأما حقوق النساء في الجاهلية فلم تكن شيئاً مذكوراً وكانوا يستحاون أكل أموالهن ويعضلونهن أي يمنعونهن الزواج لذلك حتى جاء الإسلام فجعل النساء مساويات للرجال في كل شيء إلا الولاية العامة والخاصة وذلك قوله تعالى (ولهن مثل الذي ملين بالمرء والمرء ملين عليهن درجة)

رحلتنا القسطنطينية

في أو إقامتنا عام ، في عاصمة الاسلام

علم قراء النار كافة سبب رحلتنا في أواخر رمضان من العام الماضي الى هذه العاصمة وشيئا من خبر عملنا وسعيها فيها ، اما وقد عدنا منها الى مصر ، في أوائل هذا الشهر ، فانا نذكرهم ملخص ما بلغ اليه السعي ،

مسألة العرب والترك

اشرفنا في أول مقالة كتبناها عن الانقلاب العثماني عند حدوده الى العتبات التي يخشى أن تهوى سير الدستور ومنها تصعب العناصر العثمانية جنسياتها وقد وقع ماتوقنا فقد قام كل عنصر يسمى لثوية عنصره . فاما اليونان والبلغار والأرمن فلا تسأل عما قالوا أو فعلوا ، ولا تعجب مما اقترحوا وطلبوا ، على أن الأرمن أعطوا حتى رضوا ، ولا سبيل الى مرضاة قوم لم دولة تنازع الدولة العلية في أملاكها ، وتطمع حتى في عاصمة ملكها ، واما الأرمن والكرد والجرماني فقد قاموا يسعون لتدوين لغاتهم ، وترقية أجناسهم ، ولكل منهم في العاصمة أندية وجمعيات ، وأما العرب فأسسوا عقب الانقلاب جمعية سرها حمية الاخاء العربي فكنتم أنا وكل من اعرف من العرب العثمانيين في مصر وسورية كارهين لتأسيسها ولما زرت سورية كنت أنفر الناس منها . ثم أقيمت لأن الرأي العام العربي لم يأخذ بيدها لأنه لم يكن يجب ان يعمل عملا ما في الدولة باسم العرب ، ذلك بأن رأينا أن بقاء الدولة يتوقف على اتحاد

الترك بالعرب فيها ولكن قام بعض أصحاب الجرائد التركية في الآستانة بالدعوة الى الجنسية التركية وحفظ السيادة للمنصر التركي والتفكير من العرب ودعوة الترك الى الاستغناء عن اللغة العربية حتى عن القرآن العربي بترجمته الى اللغة التركية وبطعير التركية من الألفاظ العربية ، فتألم العرب من هذه الأقوال وزادهم تألماً أفعال أخطأت فيها الحكومة بينها في مقالات (العرب والترك) التي نشرتها في جرائد الآستانة التركية والعربية فلا يحب إعادتها

وأينا الحديث قد كثر في هذه المسألة وتناولتها أقلام الكتاب والشعراء فحسنا ان تم وتصير مقردة هند العامة فيصعب نزع سوء التفاهم ويتعسر ما يجب من الأتحاد والأختصاص فكان أول سعينا في الآستانة موجهها الى إزالة سوء التفاهم بين المنصرين فكنتنا تلك المقالات الست واخبرنا لنشر ترجمتها بالتركية جريدة إقدام لأنها كانت من الجرائد التي آذت العرب بعصبيتها الجنسية عسى أن يزول ذلك بما تنشر فيها ، ثم كان أول من كلمناه في ذلك هو الصدر الأعظم فاعترف لنا بأن الحكومة والجمعية أخطأتا في بعض تلك الأمور قال ولكن ليس هناك سوء نية وانه سيتدارك ذلك بالفعل . وكلمت في ذلك أيضا محمود شوكت باشا وناظر الداخلية وغيرها من الكبراء ، وقد اتهمني بعض النابتة العربية في أول الأمر بمصانعة الترك أو الحكومة ثم باؤني وخبروني وعللوا اني مخلص فيما أوافقهم وفيما أخالفهم فيه وبذلك تيسر لي أن اتفهم بما اقتضت به بعد طول اختبار الآستانة ورجالها وهو ان العرب والترك عنصران يكونان حقيقة واحدة كالمنصرين المكونين لحقيقة الماء أو الهواء وان الاسلام قد ألف بينهما هذا التأليف وزادته قوة مصلحة بقاء هذه الدولة بهما وخطر عليها من تفرقهما ، وان الذين تكاملوا على العرب واللغة العربية من المنفرجين مختلفو الأصول فمنهم من أصله تركي ومنهم من أصله عربي ولعلنا لو بحثنا عن انسابهم لوجدنا أكثرآبائهم من الروم والأومن واليهود والنور وانه لا يجوز لأحد من العرب أن يحمل ذنباً للمنصر التركي ولا أن يحمل سعي الترك لترقية شعبهم منافياً لأخوة العرب ما دام خالياً من العصبية الجنسية كما لا يجوز لطلاب ترقية العرب ان يقصدوا بذلك الا التهيد للأتحاد بالترك والقيام معهم بتأييد الدولة

واعزازها هذا هو رأبي الذي واقفني عليه العقلاء من الترك والعرب في العاصمة وان كان يوجد فيها من المتعصبين المنغصين للعرب الذين يسترون بفضهم بأمدح النفاق من بحرف كلامنا في التوفيق والتأليف عن مواضعه لينفروا اخواننا الترك منا والله من ورائهم محيط . وقد تداركت الحكومة بعض خطأها بإلقاء ما كانت امرت به من وجوب جعل المرافعات في محاكم البلاد العربية باللغة التركية وعدم قبول ما يقدم الى الحكومة من شكوى وغيرها باللغة العربية ، كانت شرعت في هذا وذلك ثم علمت بتعذره وبسوء أثره فنهته ، ثم انما عينت في مدارسها الاعدادية عشر معلمين للغة العربية وذلك فأحجة خير ان شاء الله تعالى

مشروع العلم والارشاد

هذا هو المشروع الاعظم الذي هو المقصد الاول لي من الرحلة بل من الحياة كلها وهو اذا نفذ يقوي الرابطة والاخوة بين العرب والترك وبين غيرهم من المسلمين كالانزود والكرد بل يوثق بين المسلمين وغيرهم من الملل كما يقتضي الاسلام . لان كل ما اتصوره وادركه من اصلاح حال المسلمين محصور فيه ولذلك كان جل السعي أو كله في هذه السنة لهذا المشروع و بعد العناية الطويل والمرامات الكثيرة واللجان المتعددة التي همدت المناقشات فيه وتأسست جمعية العلم والارشاد كما عرف القراء وقد وافقت الحكومة على تأسيسها رسميا وعرف القراء بما نشرناه في الجزء السادس أن من أعضائها المؤسسين موسى كاظم أفندي الذي صار بعد التأسيس شيخ الاسلام المملوكة ورئيس الشرف للجمعية ومنهم مستشار المشيخة ، والرئيس الثاني لمجلس المبعوثين ، ورئيس كتاب مجلس الشورى وغيرهم من خيار رجال العاصمة فليراجم من شاء اصحاء وقانون الجمعية في ذلك الجزء من منار هذه السنة بعد التصديق الرسمي على نظام الجمعية توسلا بجمولانا شيخ الاسلام الى الحكومة لتهرو لنا ما وعدتنا به من المساعدة المالية لتأسيس مدرسة زدار العلم والارشاد ، فكتب أحسن الله جزاءه مذكرة للسدر الاعظم بعد مذاكرته في ذلك والاتفاق معه طلب فيها ان تعطى جمعية العلم والارشاد ثلاثة آلاف ليرة لأجل تأسيس المدرسة المذكورة في نظامها الاسامي وان يقرر مجلس الوكلاء جعل نفقات هذه المدرسة بالغة ما بلغت في ميزانية نظارة الأوقاف من ابتداء السنة المالية القابلة . فوضعت مذكرة الشيخ

موضع المذكرة في مجلس الوكلاء انخاص فقرر المجلس قبول المذكرة والمواقفة على
البلغ المطلوب واستحسان نظام الجمعية الا انه ذكر في صورة القرار الذي بلغ من
مقام الصدارة الى المشيخة ونظارتي الاوقاف والمعارف ان المجلس استحسن ان
يغير عنها « بأعجب علم وارشاد » بدل (جمعية العلم والارشاد) وأن تكون المدرسة
تحت ادارة ومسئولية شيخ الاسلام

بلقنا شيخ الاسلام قرار مجلس الوكلاء فاجتمع مجلس ادارة الجمعية يوم الجمعة
(١٩ رمضان - ٢٣ سبتمبر) للمذكرة فيه فقرر الاعتراض على جعل المدرسة
تحت مسؤولية شيخ الاسلام لأنها تكون بذلك رسمية وقد بلغ الكاتب العام للجمعية
شيخ الاسلام ذلك كتابة وتكلم معه في وجوب جعل المدرسة خاصة بالجمعية خالية
من الصفة الرسمية فوافق الشيخ على ذلك ووعده ووعدا مؤكدا بالكتابة الى الباب
العالي بوجوب تعديل قرار مجلس الوكلاء وجعل المدرسة مما يطلقون عليه اسم
« المكاتب الخصوصية » وكذلك قال ناظر المعارف ووعده بعض اعضاء الجمعية
بالكتابة الى الباب الى العالي بذلك وصرح بأن جعل المكتب ذا علاقة بالحكومة
ضار وانه خلاف ما كان اتفق عليه ، ولماذا يكون ضارا ؟

صرحنا في المادة الثالثة من نظام الجمعية الاساسي بأن هذه الجمعية لا تشتغل
بسياسة الدولة الطلية الداخلية ولا الخارجية ولا سياسة غيرها من الدول ولكنها
تراعي القانون الاساسي وتؤيده ، ونص المادة الثانية المينة مقصدها هو

« المادة الثانية - مقصد هذه الجمعية الجمع بين التربية الاسلامية وتعليم العلوم
الدينية والدينية والتصنيف فيها وتوسل الى ذلك بانشاء مدرسة كلية في دار
السعادة باسم « دار العلم والارشاد » لتخرج العلماء والمرشدين »

فالمراد من الجمعية ومدرستها الكلية هو الاصلاح الديني الاجماعي اي إفاة
عقول المسلمين بالعلوم النافعة وتربية نفوسهم تربية صالحة ليعلموا كيف يعمرؤا دنياهم
مع حفظ دينهم ذي الآداب العالية أن ينال منه الخراب ، ويدخل في ذلك اقتباسهم
لما لا بد لهم منه من المدنية العصرية وفنونها وأعمالها . فاذا دخلت السياسة في مثل
هذا العمل أفسدته . ولا شك أن الدول الاوربية تعد جعله تحت ادارة شيخ

الاسلام بين السياسة وتتهم الدولة بأنها تريد به تهيج التعصب الاسلامي لان شيخ الاسلام هو العضو الأول في مجلس وزراء الدولة وإذا قاومت أوروبا هذا المشروع لا يثمر الثمرة المطلوبة ولا تبقى مقاومة أوروبا إلا بجعله في معزل على السياسة والحكومة ظاهراً وباطناً لأن الذين اكتشفوا الأشعة التي تخترق الكنائس حتى يرى ما وراءها ووضعوا المناظير المكبرة التي يرى بها ما لم تكن ترى مثله زرقاء العجاجة لا يسهل على أمثالنا في ضعفنا وجهلنا ان نخدعهم ، وإذا كان هذا العمل في أيدي جمعية مخلصه ليس لها صفة رسمية لا يمكنهم أن يعترضوا عليها اعتراضاً رسمياً، وإذا التهموها بالسياسة باطلا سهل عليها مع الصدق والأخلاص اقناعهم ببراءتها كما وقع للجمعية الخيرية الاسلامية بمصر ، اتهمت بالسياسة ومساعدة مهدي السودان على الحرب ولكن لم تلبث أن ظهرت براءتها باخلاص ورجاها

هذا هو رأيي ورأي محمود شوكت باشا ذكره لي قبل ان أذكره ووافق عليه شيخ الاسلام وناظر المعارف وهو رأي أعضاء الجمعية المؤسسين أيضا ولاجل هذا يسعون في تعديل قرار مجلس الوكلاء . ولولا هذا وافقت ناظر الداخلية أولا وشيخ الاسلام أخيراً على جعل نفقات المدرسة من المالية دون الاوقاف ولكنني ما زلت اراجع في ذلك من أول السعي الى آخره اذ قال لي شيخ الاسلام في يوم الاثنين ١٦ أو ١٧ شعبان (٢٢ اغسطس غ) ان الوكلاء الفخام يرون من المناسب ان تكون نفقات المكتب السنوية في ميزانية العلمية (التابعة للمشيخة الاسلامية) وأما أرى ذلك لان هذه خدمة دينية من جنس خدمة المشيخة فيحسن ان تكون نفقاتها تابعة لها فما تقول انت يا عزيزي (قلت) ما ترونه حسنا فهو حسن ولكني لأزال أرى ان تجعل نفقات مكتبنا في ميزانية الاوقاف حتى لا يكون للمشيخة وجه للتدخل في امره إذ الأولى أن يكون مستقلاً تمام الاستقلال دونها الخ ما قلته ووافقني عليه بل قلت لغيره من العطاء لولا انني خشيت ان نسيء الدولة الظن بالمشروع لاقتدرحت ان يكون في الحجاز أو في مصر وأقول الآن اذا لم يعدل مجلس الوكلاء الفرار كما وعد شيخ الاسلام وناظر المعارف فالمسلمون لا يستفنون عن جمعية اخرى كهذه الجمعية يكون مركزها مصر لان جمعية الاستانة لا تأتي بالفائدة المطلوبة اذا كانت رسمية أو شبه رسمية